

# بلاغ

طبقا لمقتضات المادة 7 من القانون 39.09 القاضي بإحداث المؤسسة المحمدية للأعمال الاجتماعية لقضاة وموظفي العدل، انعقد يوم الخميس 27 دجنبر 2018 بمقر المؤسسة المحمدية اجتماع مجلس التوجيه والمراقبة برئاسة السيد وزير العدل محمد أوجار.

وبعد عرض النقط المدرجة بجدول الأعمال والتداول بشأنها، تمت المصادقة على :

- مشروع ميزانية المؤسسة برسم سنة 2019؛
- إطلاق باقة من الخدمات الجديدة التي تهتم بالأساس الجانب الصحي والسكن والمنح والنقل الوظيفي؛
- كما أوصى المجلس بضرورة العمل على تجويد وتطوير الخدمات الاجتماعية الأخرى؛

ووعيا من مجلس التوجيه والمراقبة بكون الاستقرار الاجتماعي للموارد البشرية للمؤسسة يشكل واحدا من مداخل النهوض بأدوارها على أحسن وجه، فقد تداول المجلس في شأن الوضعية المادية والمهنية لأطر ومستخدمي المؤسسة على ضوء خلاصات اللجنة المنكبة على دراسة سبل تحسين أوضاعهم الاجتماعية وبما يؤهلهم لتقديم خدمات تستجيب لتطلعات كافة المنخرطين. وفي هذا السياق أوصى المجلس اللجنة المكلفة، تحت رئاسة الكاتب العام لوزارة العدل، بمواصلة جهودها وعرض نتائجها، في اجتماع لاحق للمجلس. وسيتم التواصل بشأن جميع القرارات الصادرة عن المجلس عبر مناشير وإعلانات تبين كافة الخدمات الجديدة وكيفية الاستفادة منها.